قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٧

بالموافقة على خطاب اتفاق صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تقديم منحة لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى لتنفيذ مشروع تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر ، والموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

ووُفق على خطاب اتفاق صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تقديم منحة لجمهورية مصر العربية بقيمة ٣ ملايين و٥٠٠ ألف دولار أمريكى بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى لتنفيذ مشروع تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر ، والموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ١٢ ديسمبر سنة ٢٠١٧م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م) .

٥

, UHHÖ« » UHD $

صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر)

منحة مقدمة إلى جمهورية مصر العربية

بنـك التنميـة الإفـريقى

مكتب نائب الرئيس للعمليات 1

برامج الدول والمناطق

بنك التنمية الإفريقى

1387. BP. 1

أبيدجان 1

ساحل العاج

الهاتف : 20264444 (225)

Web Site: www.afdb.org

نائب الرئيس للعمليات 1

التاريخ :

معالى الدكتورة الوزيرة/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

8 شارع عدلى

القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون : 2815 391 (202)+

فاكس : 3915167 (202)+

معالى السيدة الوزيرة

الموضوع : صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - منحة مقدمة إلى جمهورية مصر العربية لتعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر - خطاب اتفاق .

أكتب إليكم نيابةً عن بنك التنمية الإفريقى ("البنك") بصفته الجهة الداعمة للتنفيذ لصندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ("الصندوق") لأطلعكم على قرار الصندوق بمنح جمهورية مصر العربية ("المتلقى") منحة لا تزيد عن $3500000 (ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكى) ("المنحة") .

المنحة مقدمة للأغراض وطبقًا للبنود والشروط المحددة فى ملاحق هذا الخطاب وفى الشروط العامة المطبقة على بروتوكولات الاتفاقات للمنح المقدمة من صندوق التنمية الإفريقى وتعديلاتها من وقت لآخر (يشار إليها فيما بعد بـ"الشروط العامة") والتى تفسر على أنها جزء من خطاب الاتفاق هذا .

يتعهد المتلقى ، بموافقته على هذا الخطاب ، أنه مصرح له بالتعاقد على ، وسحب ، واستخدام المنحة للأغراض المذكورة وطبقًا لهذه البنود والشروط .

لا يشكل تقديم هذه المنحة أى التزام من جانب البنك و/أو الصندوق للمساعدة فى تمويل أى مشروع أو برنامج ينشأ نتيجة للمشروع الممول من المنحة .

نرجو من سعادتكم التأكيد على موافقتكم على ما سبق من خلال قيام مسئول مفوض من قِبَل المتلقى بالتوقيع على النسخة المرفقة من هذا الاتفاق وتاريخه وإرساله إلى البنك ، فور تلقى البنك لهذه النسخة الموقعة يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ توقيعه من قِبَل المتلقى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بنك التنمية الإفريقى

السيدة/ ليلى مقدم

مدير مكتب البنك

مكتب البنك بمصر

التاريخ : .....

تمت الموافقة نيابةً عن :

جمهورية مصر العربية

الدكتورة/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

التاريخ : .....

الملحق (1)

أهداف المنحة وبنودها وشروطها

1 - تم تقديم هذه المنحة للمتلقى لأغراض تمويل "تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر" على النحو المحدد فى الملحق 2 (يشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

2 - الجهة المنفذة للمشروع هى هيئة الرقابة الإدارية .

3 - يتعين على المتلقى القيام بالآتى :

(1) العمل على قيام الجهة المنفذة للمشروع بتنفيذ الأنشطة المحددة فى الملحقين (2 و3) بالكفاءة والعناية اللازمين .

(2) العمل على قيام الجهة المنفذة للمشروع بموافاة البنك بكافة المعلومات حول مثل هذه الأنشطة واستخدام حصيلة المنحة وفقًا لطلب البنك المعقول .

(3) تبادل الآراء من وقت لآخر مع ممثلى البنك حول تقدم ونتائج مثل هذه الأنشطة .

4 - تخضع جميع عمليات الصرف التى تتم فى ظل هذه المنحة لقواعد الصرف الخاصة بالبنك المحددة بدليل الصرف الخاص بالبنك شاملاً قواعد تعليق عمليات الصرف . يتبع إجراء الدفع المباشر لعقود السلع والخدمات التى تزيد قيمتها عن 100.000 $ وأتعاب مراقب الحسابات الخارجى وإجراء الحساب الخاص لدفع جميع مرتبات المستشارين الأفراد والعقود التى تقل قيمتها عن 100.000 $ والمصروفات المتعلقة بالورش التدريبية والزيارات الدراسية وغيرها من التكاليف التشغيلية .

5 - عند تلقى البنك للنسخة الموقعة من خطاب الاتفاق هذا سيصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ توقيعه من قِبَل المتلقى .

6 - شروط أول سحب .

يلتزم البنك بسحب الدفعة الأولى من المنحة بمجرد دخول خطاب الاتفاق الماثل حيز النفاذ وتقديم المتلقى دليلاً بالشكل والمضمون المقبولين لدى البنك على الآتى :

(أ) تقديم خطاب من وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى يفيد باكتمال الإجراءات الداخلية اللازمة للموافقة على المنحة .

(ب) تقديم دليل على فتح حساب خاص لدى البنك المركزى المصرى بالدولار الأمريكى لإيداع حصيلة المنحة .

7 - المشتريات :

يتم شراء السلع (بما فى ذلك الخدمات غير الاستشارية) والحصول على الخدمات الاستشارية التى سيتم تمويلها بواسطة البنك للمشروع وفقًا لسياسة الشراء الخاصة بالبنك ذات الصلة بالعمليات الممولة من مجموعة البنك الصادرة فى عام 2015 وتعديلاتها من وقت لآخر باستخدام "أساليب وإجراءات الشراء" الخاصة بالبنك و"مستندات استدراج العروض القياسية" .

8 - شراء السلع والخدمات غير الاستشارية :

يتم شراء السلع والخدمات غير الاستشارية للمشروع على النحو التالى :

(أ) يتم شراء جميع السلع والخدمات غير الاستشارية التى تقدر تكلفتها بأقل من مبلغ يساوى 250.000 دولار أمريكى عن طريق التسوق على النحو المحدد فى "دليل شراء العمليات" ، مع الالتزام بالفصل 8-5 (ب) و(ج) من "سياسة الشراء الخاصة بالبنك" ، بينما يتم شراء جميع السلع والخدمات غير الاستشارية الأخرى التى تزيد قيمتها عن مبلغ يساوى 250.000 دولار أمريكى طبقًا لإجراء المناقصة التنافسية المفتوحة المناسبة طبقًا للفصل 8-5 (أ) و(ج) من "سياسة الشراء الخاصة بالبنك" .

9 - التعاقد على الخدمات الاستشارية :

سوف يتم التعاقد على الخدمات الاستشارية اللازمة للمشروع على النحو التالى :

(أ) يتم إبرام العقود للحصول على الخدمات الاستشارية من مكتب استشارى من خلال الاختيار على أساس أفضل جودة وسعر .

(ب) يتم إبرام العقود للحصول على استشارات التدقيق المالى عن طريق الاختيار على أساس مؤهلات الاستشارى من خلال الاختيار من قائمة مختصرة من مكاتب التدقيق المالى المؤهلة .

(جـ) يتم إبرام جميع العقود للخدمات المقدمة من الاستشاريين الأفراد على أساس المؤهلات المحددة للمهام شريطة تقييم ثلاثة مستشارين على الأقل بناءً على سيرهم الذاتية .

10 - التكاليف التشغيلية :

تدار جميع بنود التكاليف التشغيلية طبقًا لقواعد المتلقى .

11 - التدريب :

يتم موافاة البنك بخطة التدريب الدولية والميزانية بشكل سنوى للمراجعة والاعتماد من قِبَل البنك . ستتضمن خطة التدريب الدولية المعلومات التالية : (1) موضوع وهدف التدريب ، (2) مدة التدريب ، (3) مركز التدريب المحدد ، (4) سبب اختيار هذا المركز بعينه ، (5) عدد وأسماء المشاركين ، (6) التكلفة التقديرية للتدريب .

12 - المراجعة المسبقة :

(أ) **الخدمات الاستشارية :** يقدم الإجراء المتبع للحصول على الخدمات الاستشارية التالية إلى البنك لقيام الأخير بمراجعته مسبقًا : (1) جميع الخدمات المقدمة من جميع المكاتب الاستشارية ، (2) أول ثلاث خدمات استشارية مقدمة من الأفراد ، (3) جميع الخدمات الاستشارية المقدمة من الأفراد التى تقدر قيمتها بما يزيد عن 50.000 دولار أمريكى ، (4) جميع المستشارين الأفراد المعنيين

بتعزيز وحدة إدارة المشروع . فى ظل هذه الظروف تخضع المستندات التالية لمراجعة البنك المسبقة : (1) مذكرات الشراء الخاصة ، (2) القائمة المختصرة ، (3) الطلبات بتقديم العروض ، (4) تقرير التقييم الفنى ، (5) تقرير التقييم الفنى والمالى معًا بما فى ذلك التوصيات ذات الصلة بإرساء العقد ، (6) مشروع العقود التى تم التفاوض عليها .

(ب) **السلع :** يقدم الإجراء المتبع للحصول على السلع والخدمات غير الاستشارية التالية إلى البنك لقيام الأخير بمراجعته مسبقًا : (1) جميع السلع (2) جميع الخدمات غير الاستشارية المقدرة بما يعادل أو ما يزيد عن 100.000 دولار أمريكى (3) جميع المشتريات وحيدة المصادر . فى ظل هذه الظروف تخضع المستندات التالية لمراجعة البنك المسبقة : (1) مذكرة الشراء الخاصة أو القائمة المختصرة ، (2) مستند استدراج العروض ، (3) تقرير تقييم العطاءات .

13 - خطة المشتريات :

سيقدم المتلقى إلى البنك خطة المشتريات ، سوف يقبلها البنك وينفذها بعد الحصول على موافقة البنك المسبقة ، على أن تغطى خطة المشتريات جميع البنود المخطط شراؤها لمدة أول 18 شهراً على الأقل والمبلغ التقديرى لكل باقة ، وإجراءات المشتريات المقترحة ، ونوع مراجعة البنك المتوقع ، والتاريخ المتوقع لكل خطوة من خطوات المشتريات . يتعين على المتلقى تحديث خطة الشراء سنويًا أو عند اللزوم طوال مدة المشروع ويتم إدخال جميع التغييرات اللازمة على خطة المشتريات بعد الحصول على موافقة البنك المسبقة .

14 - الإدارة المالية والمراجعة والمراقبة :

14-1 تعد الجهة المنفذة للمشروع مسئولة عن الإدارة الإدارية والمالية والحسابية للمشروع ، لهذا الغرض ستعد الجهة المنفذة للمشروع أنظمة وإجراءات مناسبة لضمان التحكم فى الاستخدام المناسب لموارد المشروع والموثوقية فى المعلومات المالية ومراقبة موارد ومصروفات المشروع طبقًا للمكونات والأنشطة .

2-14 يتعين على وحدة إدارة المشروع إعداد تقارير مالية نصف سنوية وقوائم مالية سنوية بالشكل والمضمون المرضيين للبنك . يتم إعداد تقرير نهائى فى نهاية المشروع طبقًا للخصائص المحددة من الصندوق .

3-14 يتم تعيين مراجع خارجى يقبله البنك لإجراء عمليات المراجعة للمشروع فى منتصف مدة المشروع وفى نهايته ، على أن تتم عمليتا المراجعة طبقًا للشروط المرجعية القياسية الخاصة بالبنك لمراجعة المنح والصناديق الائتمانية ، يجب موافاة البنك بتقرير المراجعة وخطاب الإدارة خلال ستة أشهر على الأكثر من نهاية مدة المراجعة المعنية .

15 - تاريخ إغلاق المنحة هو 31 ديسمبر 2020 أو أى تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه كتابةً بين الجهة المستفيدة والبنك ، ولا يجوز إجراء أى عمليات سحب من حصيلة المنحة بعد تاريخ الإقفال ، ويتم إلغاء أى مبلغ متبقٍ من المنحة لم يتم سحبه ما لم يحدد البنك تاريخًا لاحقًا .

16 - يتم إرسال أى مراسلات ، أو إشعارات ، أو طلبات فى ظل هذا الاتفاق إلى العناوين التالية :

المتلقى : **العنوان :**

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

8 شارع عدلى

القاهرة

مصر

تليفون : 2815 2391 (202)

فاكس : 5167 2391 (202)

البنك : **العنـوان :**

بنك التنمية الإفريقى

01 B.P. 1387

Abidjan 01

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

تليفون : (225) 20 20 44 44/ 20 20 48 61

فاكس : (225) 20 20 53 02/ 20 20 49 19

الموقع الإلكترونى : WWW.afdb.org

الملحق (2)

وصف المشروع

الغرض من المشروع هو تعزيز قدرة المتلقى على تنفيذ استراتيجيات لمكافحة الفساد ، ويتكون المشروع من ثلاثة مكونات متداخلة : (1) تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمحاربة الفساد بفاعلية ، (2) تقديم الاستشارات ورفع الوعى وإدارة المعرفة لمكافحة الفساد ، (3) إدارة المشروع .

يبلغ إجمالى التمويل المقدم للمشروع 3.700.000 دولار أمريكى ، سيقدم الصندوق 3.500.000 دولار أمريكى من هذا المبلغ ، بينما ستتيح جمهورية مصر العربية 200.000 دولار أمريكى .

فيما يلى مكونات المشروع :

المكون الأول : تعزيز قدرة هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد بفاعلية ، ويركز هذا المكون على التطوير المؤسسى لهيئة الرقابة الإدارية من خلال إجراء تقييم القدرات هيئة الرقابة الإدارية بهدف تصميم وتنفيذ برنامج لبناء قدرات هيئة العاملين بها ، فضلاً عن وضع خطة لتعزيز الأنظمة والعمليات الحالية لمكافحة الفساد بقدر أكبر من الفاعلية والكفاءة . سيشمل ذلك إدخال تكنولوجيا ووسائل حديثة لمواجهة ومنع الفساد بقدر أكبر من الفاعلية والكفاءة ولدعم تحديث أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتمكن من جمع بيانات الفساد وأداء هيئة الرقابة الإدارية وتحليلها ومراقبتها .

المكون الثانى : تقديم الاستشارات ورفع الوعى وإدارة المعرفة . سيركز هذا المكون على تطوير وتنفيذ الإجراءات الاستراتيجية عبر الأجهزة الحكومية لمواجهة ومنع الفساد بأسلوب يتسم بقدر أكبر من التنسيق ويعتمد على إحراز النتائج بالإضافة إلى رفع الوعى العام بشأن مخاطر الفساد والآثار المترتبة عليها .

المكون الثالث - إدارة المشروع :

يمول هذا المكون إنشاء وحدة لتنسيق المشروع لضمان التنفيذ والإدارة السلسة له ويشمل ذلك تعيين منسق للمشروع من داخل هيئة الرقابة الإدارية وتعيين مسئول شراء ومسئول الإدارة المالية ومسئول المراقبة والتقييم بدوام كامل ، كما يغطى هذا المكون التكاليف التشغيلية الخاصة بالأنشطة العديدة المخططة .

الملحق (3)

تخصيص منحة الصندوق

طبقاً لفئات الإنفاق

المكونات	التكاليف بالدولار الأمريكى		
	العملة الأجنبية	العملة المحلية	الإجمالى
(أ) السلع	546000	0	546000
(ب) الخدمات	2119000	0	2119000
(جـ) التكاليف التشغيلية	497000	0	497000
التكاليف الأساسية الإجمالية للمشروع	3162000	0	3162000
التكاليف الطارئة (6%)	188000	0	188000
التكاليف غير المباشرة لجهة داعم التنفيذ (ساعات عمل هيئة العاملين وانتقالات هيئة العاملين لدى البنك)	150000	0	150000
التكلفة الإجمالية للمشروع	3500000	0	3500000

قرار وزير الخارجية

رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٦٠٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢ بالموافقة على خطاب اتفاق صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تقديم منحة لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى لتنفيذ مشروع تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر ، والموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٩ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية خطاب اتفاق صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تقديم منحة لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى لتنفيذ مشروع تعزيز قدرات هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد فى مصر ، والموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦

ويُعمل بهذا الخطاب اعتباراً من ٢٠١٧/٩/٢٦

صدر بتاريخ ٢٠١٨/١/١٠

وزير الخارجية

سامح شكرى